## رحم الله احمد العماد

أحمد الرمعي

■ لك المجد ايها الموت كل يوم تختطف من بيننا حبيباً أو قريباً.. فلك الحمد يا الله ولا راد لقضائك.

بالأمس غادرنا المناضل الانسان الاستاذ احمد العماد الذي وافته المنية بعد عمرٍ حافلٍ بالعمل الوطني.

احمد العماد.. انسان من الرجال الرجال الذين خدموا وطنهم حيث اسهم في الدفاع عن صنعاء ابان حصارها من قبل القوى الرجعة.. كما كان احد مؤسسي المؤتمر الشعبي العام.. وأحد الذين اسهموا في مسيرة هذا التنظيم.

ان فاجعتنا برحيل استاذنا احمد العماد لكبيرة.. وإنا لفراقه لمحزونون، وان القلب ليدمي لهذا المصاب الجلل وان العين لباكية ولكن عزاءنا ان مواقف الرجال لا تموت بموتهم.

فالسلام على احمد العماد.. يوم خرج الى هذه الدنيا ويوم عاش فيها مناضلاً وانساناً ويوم انتقل الى جوار ربه ويوم يبعث في الوقت المعلوم..

انا لله وانا اليه راجعون..

roummai@hotmail.com

## بوضوح

## الصومال.. ياعرب

ابن النيل

منذ أمد بعيد.. والصومال لايعرف للأمن والامان طعماً، ولا للاستقرار سبيلاً، وكعادتنا نحن أبناء أمة العرب- حكاماً ومحكومين- لانشغل بالنا بما يجري بين ربوعه بالقدر المستحق، اللهم إلاّ اذا كان ذلك بصورة آنية عارضة، في حالة ما اذا بلغت حدة التناحر في هذا البلد العربي الشقيق حد الاقتتال بين أبنائه تحت مسميات فصائله المتنازعة فيما بينها، وان كانت «بلاد اليمن» قد تحملت أكثر من طاقتها على المستويين الرسمي والشعبي، بغية تحقيق نوع من الوفاق بين بني قومنا هناك، وصولاً الى وضع حد لما آلت اليه أوضاعهم طيلة سنوات مضت ولاتزال.

فمن سعي القيادة اليمنية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح.. لاحتواء أية أزمة سياسية كانت، من شأنها توتير أجواء الحياة العامة في الصومال، الى إيواء اللاجئين اليها هرباً من جحيم الاشتباكات المسلحة بين أطراف الصراع الصومالي الصومالي، الى غير ذلك مما تفرضه ضرورات الواجب الوطني في حالة كهذه.

ولما كانت مساعي السودان المشكورة لرأب الصدع بين الحكومة الصومالية ورموز المحاكم الاسلامية في الآونة الاخيرة.. قد وصلت الى طريق مسدود، كان لابد من ان يتفجر لهيب التصادم الميداني الذي بقي في حكم المؤجل لبضعة أشهر خلت، وهو ماكان متوقعاً بالفعل على ضوء متابعتنا اليومية لتطورات الأزمة السياسية الراهنة.

غير ان أكثر ما استوقفنا منذ لاحت في الأفق مقدمات هذا الذي حدث، انما يكمن في عدم اكتراث انظمتنا العربية في معظمها، بأمر كهذا، هو في حقيقة الأمر شأن عربي خالص، من المفترض ان يكون لنا دورنا الفاعل والمؤثر في معالجة أسبابه، والحيلولة دون تفاقمه، وهو مالم يحدث بطبيعة الحال.. بينما نجد الولايات المتحدة الامريكية- على سبيل المثال- وقد سارعت ادارتها بإقحام نفسها في مثل هذا الشأن، خشية ان تتكرر ظاهرة «طالبان» الافغانية في منطقتنا هذه، وان كان لأثيوبيا حساباتها هي الاخرى بحكم الجوار.. والى حديث آخر..

### تداخل في المهام وتنسيق غائب

# التعليم.. هل يحتاج إلى ثلاث وزارات؟!

■ حققت اليمن تقدماً مهماً في مجال التعليم العام خلال عقود من الزمن.. وقد رافق هذا التقدم نمواً سريعاً في توفير فرص التعليم لمستوى ما بعد الثانوية من قبل القطاعين العام والخاص ما دفع بالرؤى المختلفة أن تجتمع لتقر وتقرر بوجوب استقلال التعليم العالي والبحث العلمي كوزارة متخصصة وكذلك لعدم النمو الموازي في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني للتعليم العام والجامعي ما أدى إلى حالة من عدم التوازن في الهيكل العام لنظام التعليم وظهور آثاره في سوق العمل كان لابد أيضاً من استقلال هذا القطاع ليصبح وزارة مستقلة ومتخصصة.. ورغم هذا الاستقلال لهذه الوزارات إلاّ أن التداخل بين المهام وعدم التنسيق لايزال موجوداً.. «الميثاق» ابتعدت عن الوزارات لتأخذ رؤى أخرى.. هل هذه الوزارات أدت دورها بعد انفصالها عن بعض.. وكيف يمكن تقييم التجربة المناطة بهم.. وهل التعليم فعلاً بحاجة إلى ثلاث وزارات؟ فماذا كانت الرؤية..؟

تحقيق/
توفيق الشرعبي-عبدالرحمن الشيباني

● في البدء لم يكن يعلم صادق الرعيني أنه سيتنقل كثيراً بين وزارتي التربية والتعليم التي ابتعثته إلى الخارج والتعليم العالي والبحث العلمي التي تريد أن تنتصر للقانون الذي منحها الحق في ابتعاث الطلاب.. صادق تحدث واليأس يكاد يأخذ مأخذه من مستقبل هذا الشاب الطامح: أكثر من شهرين وأنا بين ذهاب وإياب مرة في وزارة التربية وأخرى في التعليم العالي وكل وزارة ترى احقيتها بإيفاد من ترغب في ابتعاثه بأي تخصص ترى أنها بحاجة إليه، والمسؤولون في التعليم العالي يمانعون حتى يحصلوا على الميزانية التي رصدت للابتعاث في وزارة التربية.. مما جعل كثيراً من الباحثين يعانون الأمرين وهذا تداخل كان يجب أن يوضع له الحل عندما استقلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأصبحت وزارة متخصصة.

د. سيلان العبيدي:

## لست مع تعدد وزارات التعليم

د. سلام:

## التداخل بين الوزارات الثلاث موجود ولايمثل مشكلة

د. المخلافي:

## نجاح وزارات التعليم لن يتأتى إلا بالتنسيق فيما بينها

صادق الرعيني:

## التربية تتمسك بحقها بإيفاد من تريد.. والتعليم العالي تسعى للحصول على الميزانية!!

### رؤى مختلفة

● إذاً التداخل وعدم التنسيق بين وزارات التعليم الثلاث التربية والتعليم العالي والفني والتدريب المهني استوقفنا فوجدنا كثيراً أمثال صادق الرعيني ممن يحملون ملفات التخبط والاحباط هنا وهناك.. لنتجاوزهم إلى قضية أخرى غلب عليها التداخل أيضاً فهذا عبدالرزاق الحدابي يؤكد أنه عانى ويعاني من الحصول على ترخيص لمعهد تدريب حيث كان سابقاً على وزارة التربية التي تحاول أن تتمسك بحقها الذي ذهب وأصبح من اختصاص وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.. عبدالرزاق أبدى رؤية لاتتجاوز الصحة حيث قال: المعاهد التي تدرس لغات ومواداً علمية ونظرية في فترة العطل الصيفية كان يجب أن تخضع التراخيص والإشراف في الوقت نفسه لوزارة التربية والتعليم حتى تكون المناهج هي مناهج تقوية للطالب ليُحسن مستواه وبنفس الأسلوب التربوي حتى لاتتداخل الرؤى التربوية والرؤى التقنية والمهنية في عقل لم يتأت له الاختيار بعد.

### خبرة وكفاءة

● وفي السياق نفسه تحدث إلينا أحد الأكاديميين التربويين قائلاً: كان يفترض على وزارة التربية والتعليم أن تستقطب أكاديميين تربويين لتدريب المعلمين لأن الفارق كبير من حيث المؤهل والكفاءة والخبرة بين الأكاديميين والمدربين الذين تعتمد عليهم وزارة التربية هذا في حين يكون هناك تنسيق بين الوزارات التي تتداخل في المهام وتتباعد في تنفيذها.

### لست مع التعدد

● وحتى لانتشعب في تداخل المهام لدى وزارات التعليم الثلاث وحتى لايقتصر تحقيقنا على نقل المعاناة من قبل المتضررين من هذا التنسيق المعدوم والتداخل غير المدروس التقينا الدكتور سيلان العبيدي رئيس المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والذي أفادنا بقوله: القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٠م صدر في ظل وجود وزارة واحدة وهي وزارة التربية والتعليم، والوزارتان الأخيرتان كانتا تشكلان قطاعين يتبعان وزارة التربية.. إلاّ أن التداخل بين الوزارات مازال موجوداً.. وأنا أقول- وللأمانة- لست مع تعدد وزارات التعليم لأن التعدد يعطي نوعاً من التداخلات بين المهام ذات البعد الواحد لتقوم به أكثر من جهة.. زد على ذلك أن كل وزارة تنشأ لها قوانين ولوائح واستراتيجية مستقلة وتتبعها خطط وسياسات مستقلة.. بمعنى أن هناك فجوة بين هذه الحلقات التي يفترض أن تكون متواصلة ومترابطة لأنها تشكل بمجموعها التعليم.. ما يستدعي بل يوجب أن تكون هناك استراتيجية واحدة وموحدة تجمع شتات هذه الاستراتيجيات..

ويضيف سيلان: طبعاً هذا التداخل مع وجود الاستراتيجيات يحتاج إلى ميزانيات مستقلة لكل وزار، وهيكل تنظيمي لكل وزارة مما أدى إلى توسع هياكل التعليم أكثر مما يجب وزاد اعداد الموظفين وأعداد المكاتب في المحافظات.. و.. و.. ما جعل السلطات متعددة ومجزأة.

### عدم المشاركة والتنسيق

● ويشير سيلان العبيدي إلى أنه قد يقول قائل بأن التعليم متشعب ويشمل كل أصقاع الوطن وهذا لايعني أن نُوجد ثلاث وزارات بل خطة موحدة.. لذا كان بالإمكان أن تظل هذه الوزارات تحت نظام وسقف وسلطة واحدة حتى لاتتداخل القرارات.. ويؤكد رئيس المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أن التداخل القانوني مازال يشكل عائقاً لدى الوزارات الثلاث أما بخص ويتعلق بمنح التراخيص فمثلاً الجامعات الأهلية تأخذ تراخيصها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في حين كليات المجتمع تُمنح تراخيصها من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني..

وهناك الكثير من المعاهد المتخصصة سواءً بعد الثانوية أو قبلها إما كمبيوتر أو لغات أو إدارة.. إلى آخرها مازالت تعاني منح تراخيصها من التعليم الفني أم التربية والتعليم.. وهذا نوع من التضارب في الاختصاص والتداخل في المهام وفي الوقت نفسه القانون أعطى الأصل والكل لوزارة التربية التي تفرخت إلى ثلاث وزارات.. كما أن التداخل بين هذه الوزارات متشعب فمثلاً قضية الابتعاث مازالت متداخلة فكل وزارة تريد الايفاد من قبلها وبموازنة مستقلة بها في حين قانون الابتعاث رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣م أعطى الاحقية والصلاحيات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. أضف إلى ذلك التداخل بين الوزارات الثلاث قضية البيانات حيث لاندري من تكون بياناته صحيحة وقد وجدنا بيانات غير دقيقة وبالذات لدى وزارة التعليم الفني..

ويؤكد سيلان العبيدي أن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم وُجد لرسم السياسات والاتجاهات العامة التي يجب أن يسير عليها نظام التعليم العام والجامعي والفني والمهني وغيرها من المهام التي تعمل على الارتقاء بالتعليم، إلاّ أن الوزارات لاتشاركنا المهام سوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أما وزارة التربية كأنها مفقودة بالنسبة للمجلس وكأنها عبارة عن غابة ولا وجود لنا فيها ربما لأن القائمين عليها لايريدون أن يكون للمجلس دور معهم أو لايريدون أن يعرف مشاكل الوزارة التي تعيق العملية التعليمية.. ويضيف العبيدي رغم الموارد المالية الضخمة لدى وزارة التربية والتعليم لكنها لاتستخدمها الاستخدام الأمثل لعدم وجود الترابط والتكامل بينها وبين الوزارات الأخرى فمثلاً لديهم ٤٠ مليون دولار مخصصة لتدريب المعلمين في حين يوجد ٣١ كلية تربية و٣١٦ دكتوراً في هذه الكليات.. كان بالإمكان أن تستفيد وزارة التربية والتعليم من هؤلاء الدكاترة لتدريب المعلمين حيث لديهم خبرة وكفاءة ومجال معرفي أكثر من المدربين الذين تستعين بهم الوزارة.. لذا نجد وزارة التربية بعيدة عن التخطيط، وليتها تنفذ استراتيجياتها لأن الرؤية منعدمة لهذا تغيب لديها الجوانب التخطيطية..

ويخلص الدكتور العبيدي إلى أن تعدد الوزارات المتعلقة بالتعليم يُعد إهداراً للمال والثروة والقوى البشرية.. لأن زيادة الهيكلة في كل قطاع من القطاعات يزيد في الترهل.. لذا- من وجهة نظره- يجب أن تكون وزارة واحدة.

### الواقع بحاجة إليها

● إلاّ أن الدكتور صائب سلام مدير مشروع إدارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء يخالفه الرأي حيث يرى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تُعد من أهم الوزارات وبالنسبة للتداخل موجود وواضح للعيان والجدل الآن قائم حول وجود ثلاث وزارات لأن ذلك مكلف.. لكنني شخصياً أرى أن مشكلة التداخل ليست عصية ويسهل حلها وفقاً للقوانين والاختصاصات..

ويضيف سلام أن الوزارتين التعليم العالي والتعليم الفني مازالتا حديثتين وفي طور التطور والتجديد والواقع الآن يتطلب التركيز على البحث العلمي والتدريب التقني والمهني لأننا مازلنا في مراحل بدائية في عملية البحث العلمي لذا يجب تفعيل هذا الدور المهم.

### غياب الهيكلية

● الدكتور عبدالعزيز محمد المخلافي كلية التجارة والاقتصاد قال: إذا وجد هيكل تنظيمي في توصيف وتصنيف الوظائف في أية منظمة من المنظمات يحد من الازدواجية في ممارسة الاختصاصات لذا يجب أن تكون هناك لوائح منصوصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للوزارات الثلاث.. فقضية الابتعاث مثلاً من حق وزارة التعليم العالي فلا داعي للازدواجية الموجودة في ظل غياب توصيف وتصنيف المهام.

ويضيف الدكتور المخلافي: لابد من التنسيق بين الوزارات.. فمثلاً لماذا لايجلس الوزراء الثلاثة ويوزعون المهام والصلاحيات والمرجعية في اقتناع الجميع باللوائح والصلاحيات.. وأنا أرى أن نجاح الوزارات لن يتأتى إلاّ بالتنسيق فيما بينها.

### ختاما

● يبقى التعليم- وإن تعددت وزاراته- بحاجة ماسة لتكثيف الجهود وتحديث الرؤى حتى نواكب التطور العلمي المذهل الذي حققه الإنسان في القرن الماضي والذي أثر بفاعلية على أسلوب الحياة في كافة المجتمعات المعاصرة.. ولأن التعليم في بلادنا لايحتمل المزيد من الغموض والتشويش، وكفاه ما يعانيه من أزمات.. فهل نضيف إليه عبء خلط المفاهيم؟!!

## الحدابي: مازال أصحاب المعاهد الخاصة يتخبطون بين التربية والتعليم الفني للحصول على التراخيص

### استراتيجية وطنية جديدة لتنمية المرأة

# إدماج المرأة اليمنية في التنمية وتوسيع مشاركتها

كتب/
جمال مجاهد

■ تمثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة «النوع الاجتماعي» ٢٠٠٦-٢٠١٥م، رؤية استراتيجية مطورة لأهم الاهداف والاجراءات الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة تمكنها من التمتع بحقوقها الانسانية وحرياتها الاساسية لتمارس ادوارها التنموية وتشارك بفاعلية اكبر في مجالات الحياة.

وتشكل هذه الاستراتيجية التي اطلقت امس الأول من حيث مضمونها امتداداً طبيعياً لما احتوته الاستراتيجية السابقة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م من قضايا وأهداف استراتيجية ستظل تفرض نفسها لمرحلة طويلة قادمة، كونها موجهة في محصلتها ايضاً للقضاء على الفوارق النوعية بين الجنسين، الهدف المحوري والاسمى لمختلف جهود تنمية النوع الاجتماعي.

وقد جاء تحديث الاستراتيجية في هذا الظرف مواكبة للمستجدات التنموية التي فرضتها ضرورات ادماج اهداف التنمية الالفية ضمن الخطة الخمسية الثالثة، لتجسد الى جانب الغايات والاهداف التنموية توجهات الدولة للتخفيف من الفقر، واستوعبت ما تضمنته تقارير مجموعة عمل النوع الاجتماعي المكرسة لإعداد الخطة الخمسية من استخلاصات، اضافة الى اخذها في الاعتبار آراء وتطلعات شركاء التنمية.

وأكدت الاستراتيجية التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها انها ستسهل كثيراً جهود كافة المعنيين بتنمية وتمكين المرأة في مسعاهم لادماج النوع الاجتماعي في محاور التنمية الرئيسية وفقاً لمنهجية عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» بما يؤمن التعزيز التدريجي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما الوسيلتين الاكثر فاعلية لجعل اهداف التنمية الألفية قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني.

واشارت الاستراتيجية الى ان تحديثها في هذا الظرف مقدمة ضرورية لتحويل ما اشتملته من اهداف واجراءات الى برامج ومشروعات عمل تنفيذية ملزمة ضمن بنود الخطة الخمسية.

واشارت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الى حرص اللجنة على ان يظل المانحون وشركاء التنمية الاقليميون والدوليون كما كانوا طوال السنوات المنصرمة، مشاركين وداعمين اساسيين في اعتبار الاستراتيجية اطار عمل للتعاون والدعم يتفق مع سياستهم واتجاهات عملهم حيث وسعت من المنظمات والهيئات الدولية المانحة الى تعيين اختصاصيين في قضايا النوع الاجتماعي، بل وقاموا بتدريب كوادرهم الوظيفية على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج ومشروعات دعمهم المقدمة لبلادنا.

وتعول الاستراتيجية على مجموعة عمل النوع الاجتماعي للمساعدة في مراقبة ومتابعة وتقييم تنفيذ الخطة التنموية العامة والخطط القطاعية من منظور النوع الاجتماعي.

### توسيع المشاركة

وتهدف الاستراتيجية الى توفير التعليم الاساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل، وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات الى نصف معدلها الحالي، وتوسيع فرص المرأة طوال دورة حياتها للحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية والمحسنة بتكاليف ميسرة وتامين مقومات انخراطها الواسع للعمل في قطاع الصحة، وخفض نسبة النساء الفقيرات الى النصف وتعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً واشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.

كما تتطلع الى رفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار ورفع مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية المعنية بقضايا المرأة، ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، وتسهيل سبل ممارسة المرأة فعلياً لحقوقها الانسانية التي كفلها الشرع الاسلامي ونصت عليه التشريعات الوطنية والعهود والاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» ومكافحة اشكال العنف التي لاتزال تمارس ضد المرأة.

وقال الاخ عبدالكريم اسماعيل الارحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي في اللقاء الموسع لتدشين الاستراتيجية ان الحكومة بذلت جهداً كبيراً من أجل تضمين قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

من جانبه اشار الدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الى التطور الكبير الذي حدث في مضمون قضايا المرأة والنوع الاجتماعي منذ مؤتمر بكين عام ٩٥م، وحتى الآن، والتغير الجذري لسياسات الحكومة في هذا الجانب.. ودعا الى تحديد الاولويات بحسب تطورات الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والتطورات الاقليمية والدولية.